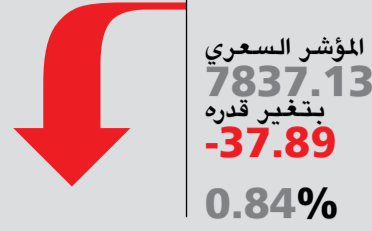


قرار وزاري لإزالة عبارة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل» من المحلات والوكالات

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا إلى إدارة حماية المستهلك بشأن حق المستهلك في استرجاع واستبدال السلع، والذي ألزم المحلات والوكالات التجارية بإزالة أي إعلانات تتضمن عبارة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»، وأيضا إصدار الفاتورة باللغة العربية على أن تتضمن بيانات اسم المؤسسة والشركة والضمان ومدته واسم السلعة ووصفها وبلد إنشائها وسعر البيع. كما ألزم القرار الوزاري المحلات عند قبول استرجاع السلعة أن يرد المال المدفوع لقيمتها.

• عاطف رمضان



الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

توقع انتهاء مهلة المجلس الانتقالي خلال 9 أشهر الفلاح: قانون الشركات يسهل خصخصة البورصة

قانون الشركات الجديد الذي صدر مؤخرا سهّل كثيرا من مهمة هيئة أسواق المال وأزال الكثير من المعوقات التي كانت تعرقل عملية التأسيس، مشددا على أن الفريق القانوني لهيئة أكد على سلامة إجراءات تأسيس شركة البورصة.

وعن موقف موظفي البورصة أشار الفلاح إلى أن مجلس إدارة الشركة سيعمل على وضع الهيكل التنظيمي للشركة والقواعد واللوائح الخاصة بها، واختيار الموظفين، مبيّنا أن من يشترى البورصة من القطاع الخاص سيوجد موظفين مؤهلين، لافتا إلى أن القطاع الخاص سيخضع ما يراه مناسبا تجاه الموظفين الموجودين.

انتقادات «الهيئة»

وكشف الفلاح أن ما يوجه لهيئة أسواق المال من انتقادات تتعلق بتأخير بيانات بعض الشركات ما يعرضها للإيقاف عن التداول لا صحة له، متسائلا عن المدى الزمني بين أول شركة تقدمت ببياناتها وآخر شركة اتخذت مثل هذه الخطوة، ومن ثم لماذا تحصل شركات على موافقة الهيئة على بياناتها وأخرى لا تحصل على الموافقة خلال المهلة القانونية؟

ويضيف في هذا الإطار: ان عشرات الشركات تعمد إلى تقديم بياناتها المالية قبل نهاية المهلة بأيام قليلة لا تكفي للتحقق فيها لإجازتها، مشددا على أن الهيئة ليست لها صلاحية في تأخير الميزانية.

وحول مدة الإفصاح 45 يوما، وهل هناك نية لتقليصها قال الفلاح أن هذا الأمر يجب أن يخضع للنقاش لتحقيق الصالح لجميع الأطراف، مشيرا إلى أنه قبل نحو 5 سنوات كانت مدة الإفصاح مفتوحة إلى ان صدر قرار يلزم الشركات بمدة 45 يوما للإفصاح، كما ان توزيعات الأرباح كانت أيضا بمدد مفتوحة إلى أن تم إلزام الشركات بمدة 10 أيام بعد عقد العموميات.



(قاسم باشا)

خصخصة البورصة ترى النور بعد طول انتظار

يمكن إدراج «شركة البورصة» في السوق في يوم من الأيام

تخرج شركة البورصة قادرة على الاستثمار في العمل وجذب المستثمرين، كما أنه يمكن لهذه الشركة أن تدرج في سوق الكويت المالي في يوم من الأيام.

مخرج قانوني وحول ما يتردد عن أن القانون يحظر على الهيئة ممارسة أي نشاط تجاري، رد الفلاح قائلا: ان المادة 24 من القانون رقم 7 لسنة 2010 تحظر على هيئة أسواق المال القيام بنشاط تجاري، أما المادة 33 من القانون فأتاحت لهيئة أن تنشئ الشركة وتخصصها لمرة واحدة، وبالتالي لا يوجد تعارض بين المادتين، مشيرا إلى أن

تحدد رأسمال شركة البورصة 60 مليون دينار

جاء بعد دراسات فنية

تقليص مدة الإفصاح عن نتائج الشركات يحتاج إلى نقاش

قال الفلاح إن سبب ابتعاد هيئة الأسواق وأعضائها عن وسائل الإعلام سببه أن ظهور أي مسؤول من المفوضين يجب أن يكون محسوبا ويهدف إيصال معلومة واضحة للناس ليس فيها لبس وذلك للحفاظ على أموال الناس.

تأخر الخصخصة وبسؤاله عن مسببات التأخير في خصخصة البورصة قال الفلاح ان هذا الأمر جديد على الكويت وهذه الشركة يجب أن تخرج للنور وهي متوافر لها كل عوامل النجاح والاستمرار والنأي عن خطر التصفية أو الحل، مشددا على ضرورة استقرار مرفق البورصة وان يظل يعمل من دون إشكاليات، كما أن فريق

يجب على مجلس إدارة شركة البورصة الحصول على تراخيص من الهيئة لطرح منتجات جديدة لتحقيق الربح

«هيئة الأسواق» برينة من تأخير البيانات المالية للشركات

الرقبة يطلب من «اتحاد الاستثمار» دراسة لصانع السوق

هل استعدت الشركات الكويتية لتطبيق معايير التقارير المالية الجديدة؟

5- معيار IAS - 28 بعنوان «استثمارات في شركات زبيلة ومشاريع مشتركة (2011) Investments in Associates and Joint Ventures

في هذا الصدد سيتم التطرق لهذه المستجدات في المعايير المحاسبية وفيما يلي سنتطرق إلى ما هو مستجد من تطبيق معيار IFRS - 10 بعنوان «القوائم المالية الموحدة»، Consolidated Financial Statements، حيث سنبرز أهم التغييرات الأساسية ومضمونها:

● منهج حكمي Judgmental approach

● تحديد وتحليل أنشطة الشركة المستثمر فيها مطلب صريح Identification of Investee activities explicitly required

● يعد تحليل وتحديد أنشطة الشركة المستثمر فيها مطلبيا صريحا، طالما كانت السيطرة عرضة لحدوث تغييرات بشأنها، خاصة في ظل وجود عدد من المستثمرين الآخرين الذين لديهم قدرة على توجيه الأنشطة الملائمة.

● نموذج سيطرة واحدة يطبق على جميع جهات المستثمر فيها

الرقبة يطلب من «اتحاد الاستثمار» دراسة لصانع السوق

هل استعدت الشركات الكويتية لتطبيق معايير التقارير المالية الجديدة؟

5- معيار IAS - 28 بعنوان «استثمارات في شركات زبيلة ومشاريع مشتركة (2011) Investments in Associates and Joint Ventures

في هذا الصدد سيتم التطرق لهذه المستجدات في المعايير المحاسبية وفيما يلي سنتطرق إلى ما هو مستجد من تطبيق معيار IFRS - 10 بعنوان «القوائم المالية الموحدة»، Consolidated Financial Statements، حيث سنبرز أهم التغييرات الأساسية ومضمونها:

● منهج حكمي Judgmental approach

● تحديد وتحليل أنشطة الشركة المستثمر فيها مطلب صريح Identification of Investee activities explicitly required

● يعد تحليل وتحديد أنشطة الشركة المستثمر فيها مطلبيا صريحا، طالما كانت السيطرة عرضة لحدوث تغييرات بشأنها، خاصة في ظل وجود عدد من المستثمرين الآخرين الذين لديهم قدرة على توجيه الأنشطة الملائمة.

● نموذج سيطرة واحدة يطبق على جميع جهات المستثمر فيها

«المجموعة المشتركة للمقاولات» توقع عقداً قيمته 4,62 ملايين دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات عن توقيعها عقدا بقيمة 59,5 مليون درهم إماراتي ما يعادل 4,62 ملايين دينار تقريبا، وذلك من خلال فرع الشركة بأبوظبي، وهو عبارة عن القيام بتنفيذ أعمال مبان، علما أن مدة التنفيذ قدرها 17 شهرا.

الحادة، وكرت المصادر أن مدير السوق سيطلع لجنة التحول الكلي المنوط بها تطوير السوق على نتائج اجتماعه مع اتحاد شركات الاستثمار في اجتماع السببية النقدية في السوق بشكل يضمن ارتفاعه خاصة في ظل طرح منتجات جديدة، فضلا عن الحفاظ على توازن السوق في أوقات التقلبات الحادة، وأكد الطرفان أهمية إيجاد آلية تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من صانع السوق وهي توفير السيولة النقدية في السوق بشكل يضمن ارتفاعه خاصة في ظل طرح منتجات جديدة، فضلا عن الحفاظ على توازن السوق في أوقات التقلبات الحادة.

هل استعدت الشركات الكويتية لتطبيق معايير التقارير المالية الجديدة؟

مع اقتراب نهاية شهر ديسمبر من كل عام، يعكف المحاسبون بالشركات الكويتية شأنهم شأن المحاسبين بمختلف دول العالم بإعداد البيانات المالية للشركات وفقا لأحدث مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، والجديد هذا العام ان هناك عددا مؤثرا من المعايير المحاسبية الجديدة التي يحد تاريخ تطبيقها خلال عام 2013، والأسئلة التي يمكن ان تطرح الآن.. هل استعدت الشركات الكويتية لتطبيق أحدث مستجدات معايير التقارير المالية الدولية الجديدة؟ وهل استعدت الأجهزة الرقابية بالدولة لهذه المعايير؟ كيف سيؤثر تطبيق المعايير الجديدة على البيانات المالية للشركات؟ وفي هذا الصدد تشير تعليقات مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى بالعالم إلى ان هناك جدلا كبيرا ومشكلات ستترتب على تطبيق هذه المعايير، وان الأمر يزداد تعقيدا في لغة كتابة المعايير وتفسيرها، بل ان هذه المعايير خضعت للتعديل قبل ان يتقرر البدء في تطبيقها.

و من المنتظر ان تتأثر البيانات المالية للشركات التي ستصدر في نهاية ديسمبر 2013 بالمعايير التالية:

1- معيار IFRS - 10 بعنوان «القوائم المالية الموحدة»، Consolidated Financial Statements.

2- معيار IFRS - 11 بعنوان «الترتيبات المشتركة»، Joint Arrangements.

3- معيار IFRS - 12 بعنوان «الإفصاح عن الحصص في مؤسسات أخرى» Disclosure of Interests in Other Entities

4- معيار IAS - 27 بعنوان «القوائم المالية المستقلة» (2011 Separate Financial Statements)



د. هشام عبد الحى، استاذ المحاسبة والمراجعة والمستشار المالي المعار

بذولة الكويت - يكتب لـ «الانباء» سلسلة من المقالات حول المستجدات في المعايير المحاسبية الجديدة

تصويت المساهمين الآخرين في اجتماعات المساهمين السابقة يتسم بالسلبية، كما يجب أن يأخذ المستثمر في اعتباره ما إذا كانت هناك حقوق أخرى، فمثلا في التصويت يمكن استخدامها لممارسة السلطة على الشركة المستثمر فيها. فإذا كانت النتائج بعد الخطوة الثانية غير واضحة، ففي هذه الحالة تكون النتيجة عدم وجود سيطرة من قبل المستثمر على الشركة المستثمر فيها.

● حقوق التصويت المحتملة Potential voting rights

إن إدارة المنشآت المستثمرة مطالبة بمراقبة موقف حقوق التصويت المحتملة الأساسية بشكل مستمر، فما يمكن اعتباره شركة تابعة الآن من الممكن في ظل حقوق التصويت المحتملة الأساسية الا تعتبر شركة تابعة فيما بعد والعكس صحيح.

● نبنى مفهوم حقوق الحماية مطالبا لأغراض تقييم السيطرة Protective rights

لأغراض تقييم السيطرة من الضروري التفريق بين الحقوق الأساسية Substantive Rights وحقوق الحماية ويعتبر ذلك مطلبيا جديدا لم يكن موجودا في معيار IAS-27

Single Control Model applies to all Investees

بدلا من الاعتماد على قاعدة الملكية وقاعدة السيطرة Control أصبح الآن يعتمد على قاعدة السيطرة فقط.

● تم إدخال مفهوم السيطرة بحكم الأمر الواقع ضمن نموذج تقييم السيطرة De facto Control included in the Model

يمكن القول بأن المستثمر يمكن أن تكون له سلطة بحكم الأمر الواقع على الشركة المستثمر فيها، عندما يكون لديه حقوق كافية تعطى له السلطة مما يمكنه من ممارسة وتوجيه الأنشطة الملائمة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. وحتى يمكن تقييم ما إذا كان للمستثمر سلطة بحكم الأمر الواقع على الشركة المستثمر فيها فإن ذلك يتطلب القيام بالخطوتين التاليتين:

– الخطوة الأولى:

يجب على المستثمر أن ينظر في كامل الحقائق والظروف بما في ذلك حجم حقوق تصويته إلى إجمالي حقوق التصويت، وكذلك درجة تشتت أصوات حقوق التصويت الأخرى، فإذا كان المستثمر يحتفظ بحقوق أكثر بكثير من أي حامل تصويت آخر، وان هناك درجة تشتت كبيرة بالنسبة للأصوات الأخرى، في هذه الحالة يجوز للمستثمر أن يستنتج أن لديه السلطة على الشركة المستثمر فيها. فإذا كانت الخطوة الأولى ليست قاطعة، يلزم القيام بتحليل الوقائع والظروف الإضافية التي تتضمنها الخطوة الثانية.

– الخطوة الثانية:

يجب على المستثمر أن ينظر فيما إذا كان نمط

Single Control Model applies to all Investees

بدلا من الاعتماد على قاعدة الملكية وقاعدة السيطرة Control أصبح الآن يعتمد على قاعدة السيطرة فقط.

● تم إدخال مفهوم السيطرة بحكم الأمر الواقع ضمن نموذج تقييم السيطرة De facto Control included in the Model

يمكن القول بأن المستثمر يمكن أن تكون له سلطة بحكم الأمر الواقع على الشركة المستثمر فيها، عندما يكون لديه حقوق كافية تعطى له السلطة مما يمكنه من ممارسة وتوجيه الأنشطة الملائمة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. وحتى يمكن تقييم ما إذا كان للمستثمر سلطة بحكم الأمر الواقع على الشركة المستثمر فيها فإن ذلك يتطلب القيام بالخطوتين التاليتين:

– الخطوة الأولى:

يجب على المستثمر أن ينظر في كامل الحقائق والظروف بما في ذلك حجم حقوق تصويته إلى إجمالي حقوق التصويت، وكذلك درجة تشتت أصوات حقوق التصويت الأخرى، فإذا كان المستثمر يحتفظ بحقوق أكثر بكثير من أي حامل تصويت آخر، وان هناك درجة تشتت كبيرة بالنسبة للأصوات الأخرى، في هذه الحالة يجوز للمستثمر أن يستنتج أن لديه السلطة على الشركة المستثمر فيها. فإذا كانت الخطوة الأولى ليست قاطعة، يلزم القيام بتحليل الوقائع والظروف الإضافية التي تتضمنها الخطوة الثانية.

– الخطوة الثانية:

يجب على المستثمر أن ينظر فيما إذا كان نمط

قبل 24 ساعة حاسمة..

دبي الأوفر حظا بتنظيم «اكسبو 2020»

ساعات قليلة تفصل إعلان اسم المدينة المستضيفة لمعرض «اكسبو 2020»... حدث تجهزت له كل من دبي الإماراتية وساو باولو البرازيلية وإزمير التركية ويكاتيرينبورغ الروسية، وسط تزايد التوقعات بتفوق دبي على منافسيها من المدن في تركيا والبرازيل وروسيا.



دبي الأجر لاستضافة المعرض الأعظم «اكسبو 2020»

وفي حال فازت دبي فإن ذلك سينعكس على قطاعها العقاري والمالي وعلى شتى قطاعاتها الاقتصادية. وعلى الرغم من صعوبة التنزق بالفوائد الاقتصادية الناجمة عن استضافة المعرض إكسبو، إلا ان الخبراء يجمعون على ان الفوز بالحدث يدفع الحكومة إلى تسريع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى ترويجه للمدينة المستضيفة على الصعيد دولي، ومساهمته في تنشيط السياحة، ومن الميزات التي ستحصل عليها دبي في حالة فوزها الآتي:

1 - سيتجاوز حجم الإنفاق لتجهيز إمارة دبي 18 مليار دولار، منها 7 مليار دولار ستنفقها الحكومة تشمل 1,4 مليار دولار لتوسعة المترو.

2 - سيبلغ حجم التكاليف التشغيلية خلال فترة المعرض 1,7 مليار دولار.

3 - توقعات بأن ينفق القطاع الخاص في إمارة دبي نحو 9,5 مليارات دولار.

4 - القطاع العقاري والمصرفي أكبر المستفيدين حيث ستضاعف القروض العقارية بحلول 2017 إلى 312 مليار دولار.

5 - سيضاف 0,5٪، إلى اقتصاد دبي سنويا بين أعوام 2016 و2019؛ 2٪، خلال عامي 2020 و2021.

6 - توفير حوالي 300 ألف وظيفة، فضلا عن استقطاب 25 مليون زائر، أي 70٪ منهم من خارج الإمارات، وهو ما سيتطلب إيجاد 45 ألف غرفة فندقية جديدة.

هذا وينمو عدد سكان دبي بغض النظر عن إكسبو، بحوالي 3٪، أي بنحو 60 ألف شخص، وكلهم بحاجة إلى مساكن، وبالتالي فإن هناك حاجة لتوسع القطاع العقاري لتغطية تلك الزيادة المستمرة.

وكان الرئيس التنفيذي لجونز لانغ لاسال في الشرق الأوسط، آلن روبرتسون قال إن دبي ستكون اختيارا آمنا لاستضافة معرض إكسبو لأنها برهنت قدرتها على تحقيق الأهداف التي تضعها.

وأوضح ان سهولة الوصول إليها جغرافيا أفضل من المدن الأخرى التي تنافسها.